



" أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي حالة الجزائر

(١٩٨٠-٢٠١٦)"

د. فاطمة الزهراء سكر (✱)

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى استقصاء أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٦)، حيث تم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) على المتغيرات التالية: عرض النقد بمفهومه الواسع، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

كما تم تطبيق اختبار ديكي فولر (Dickey-fuller) لمعرفة ما إذا كان متغيرا الدراسة مستقرين مع مرور الزمن، وتبين أن هذين المتغيرين غير مستقرين بمستوياتهما ولكنهما يصبحان مستقرين عند أخذ الفروقات من الدرجة الأولى.

وقد تم استخدام أداتين رئيسيتين للتحليل هما تحليل مكونات التباين، ودالة الاستجابة لردة الفعل، وتبين أن النتائج تتفق مع النظرية الاقتصادية ومع الدراسات السابقة من حيث أن عرض النقد يؤثر إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

للتأكد من مصداقية النتائج، تمت إعادة ترتيب المتغيرين في نموذج VAR وتم إدخال متغير ثالث وهو متغير الإنفاق الحكومي كمثل للسياسة المالية مرة أخرى، وبينت النتائج أن عرض النقد يؤثر إيجابا على الناتج

(✱) أستاذة محاضرة قسم أ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر ٣.

المحلي الإجمالي الحقيقي، وأن تأثير السياسة النقدية كان أكبر من تأثير السياسة المالية.

لذلك فقد أوصت هذه الدراسة بضرورة التركيز على السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، إضافة إلى التنسيق بين السياستين المالية والنقدية لتحقيق أكبر قدر من الانسجام في توجهاتهما في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، النشاط الاقتصادي، نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR).

The effect of monetary policy on the economic activity in Algeria, during the period (1980-2016)

This study aims to investigate the effect of monetary policy on the economic activity in Algeria, during the period (1980-2016), where the Vector Autoregressive (VAR) was applied for the following variables: the Money Supply, Gross Domestic Product.

The Dickey-fuller test was applied to determine whether the study variables were stable over time, and that these variables were at their levels but became stable when taking first-order differences.

Moreover, two main statistical tools (Variance Decomposition and the Impulse Response Function) were used for the analysis. The findings revealed that The results were consistent with economic theory and with previous studies, in that monetary presentation positively affected real GDP.

To verify the credibility of the results, the two variables were rearranged in the VAR model and a third variable, the government expenditure variable, was introduced as a representative of fiscal policy again. The results showed that the money supply positively affected real GDP and that the effect of monetary policy was greater than that of fiscal policy.

Finally, the study has recommended providing more coordination between fiscal and monetary policies, in order to achieve greater harmony in the orientations and goals of these policies in Algeria.

Key words: monetary policy, economic activity, the vector autoregressive (VAR) model

مقدمة

لقد عرف الاقتصاد الجزائري مرحلة انتقالية من الاقتصاد الاشتراكي الموجه نحو اقتصاد ليبرالي يقوم على أسس ومبادئ اقتصاد السوق، وذلك بعد أزمة سنة ١٩٨٦م التي بيّنت بوضوح هشاشة الهيكل الاقتصادي في الجزائر، الأمر الذي تطلب في بداية الأمر القيام بإصلاحات ذاتية من دون اللجوء إلى أطراف أجنبية كمؤسسات النقد الدولية مثلا، ولكن هذا الاعتماد الذاتي قد نتج عنه تفاقم الأوضاع الاقتصادية وحتى الاجتماعية، وتجلّى ذلك في ارتفاع معدلات التضخم ومستويات البطالة، ارتفاع حجم المديونية الخارجية وثقل خدمة الدين بالمقابل، ارتفاع عجز الميزانية العامة للدولة، انخفاض قيمة العملة الوطنية، انخفاض معدلات النمو الاقتصادي. من أجل الخروج من تلك الحلقة ومحاولة تصحيح الاختلالات الهيكلية التي عصفت بالاقتصاد الوطني، وذلك من أجل ضمان نوع من الاستقرار الاقتصادي والمحافظة على التوازنات النقدية الداخلية و الخارجية، سعت السلطات العامة في الجزائر إلى إعادة تقييم شامل لدور السياسات الاقتصادية المعتمدة في بناء ورسم مستقبل للاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق تفعيل وسائل تلك السياسة الاقتصادية العامة وتحديد أهدافها النهائية بدقة وأولوية مسبقة التحديد، بعيدا عن أي خلفيات أو مصالح.

١,١ الإشكالية:

مما سبق ذكره تنبثق الإشكالية التالية: إلى أي مدي نجحت السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي الجزائري؟ وعليه تهدف الدراسة إلى تقييم مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وسعيا للإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاستعانة بالمنهج الوصفي بأسلوب تحليلي باعتباره مناسبا للإجابة علي الطرح السابق.

١,٢ فرضيات البحث:

لتحقيق أهداف البحث تم صياغة الفرضيات التالية والتي ستتم الإجابة عنها من خلال الجانب التطبيقي:

الفرضية الأولى: أن السياسة النقدية أكثر تأثيراً من السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي.

الفرضية الثانية: أن الفترة الزمنية التي تتطلبها السياسة النقدية لإحداث أثرها على الناتج المحلي الإجمالي أقصر من تلك التي تتطلبها السياسة المالية.

١,٣ الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع فعالية السياستين المالية والنقدية على النشاط الاقتصادي وذلك سواء على مستوى الدول المتقدمة أو الدول النامية، وفيما يلي أهم هذه الدراسات:

١. دراسة عوض (١٩٩٥): "كفاءة السياسة النقدية والمالية في الأردن (١٩٧٨-١٩٩٢):"

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى مقارنة فعالية السياسة النقدية مقابل السياسة المالية في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي في الأردن للفترة (١٩٧٨-١٩٩٢) باستخدام بيانات فصلية. وقد استندت الدراسة على معادلة سانت لويس لقياس مدى تأثير السياستين النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي وتم الاعتماد في ذلك على المتغيرات التالية: عرض النقد، الإنفاق الحكومي، الناتج القومي الإجمالي. وأشارت نتائج التحليل القياسي إلى أن السياسة النقدية قد أثرت بشكل ملموس وإيجابي على مستوى النشاط الاقتصادي، في حين أن تأثير السياسة المالية كان هامشياً. كذلك فإن تأثير السياسة النقدية كان أقوى بكثير من تأثير السياسة المالية على الاقتصاد الأردني خلال فترة الدراسة.

٢. دراسة أنصاري (Ansari, 1996): "Monetary vs. Fiscal Policy: Some Evidence From Vector Autoregressive For India"

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء الأهمية النسبية للسياستين المالية والنقدية في الهند. وقد تم استخدام السلاسل الزمنية لقياس أثر كل من السياسة المالية والسياسة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) لبيانات سنوية خلال الفترة (١٩٦٣-١٩٩٣). تمثلت متغيرات الدراسة فيما يلي: الناتج المحلي الإجمالي، عرض النقد، الإنفاق الحكومي، ومعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن السياسة المالية كانت أكثر تأثيراً من السياسة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي في الهند ضمن فترة الدراسة.

٣. دراسة ديات (٢٠٠٣): "أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي باستخدام تحليل السلاسل الزمنية"

استخدمت هذه الدراسة تحليل السلاسل الزمنية لتوضيح أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي الأردني وذلك بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي المتجه (Vector Autoregressive) VAR بمتغيرين هما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وعرض النقد خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٠)، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن السياسة النقدية كانت ذات تأثير إيجابي على النشاط الاقتصادي الأردني، كما أن فعالية السياسة النقدية كان أقوى وأكبر من فعالية السياسة المالية على النشاط الاقتصادي في الأردن.

٤. دراسة الرجوب (Al-Rajoub, 2004): "The Output Effect of Monetary in Jordan: Using VAR Model"

قامت هذه الدراسة بقياس الأثر الإنتاجي للسياسة النقدية في الأردن، وتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR)، واعتمدت على بيانات ربعية للفترة (١٩٦٨/٠١ - ١٩٩٥/٠٤). وكانت متغيرات الدراسة كما يلي: الرقم القياسي للإنتاج الصناعي (IP) كمثل للإنتاج و (M_2) كمثل لعرض النقد وتم بناء النموذج التالي:

$$IP = IP_0 + \sum_{i=1}^n \alpha_i M_{t-i} + \sum_{i=1}^n \beta_i IP_{t-i} + \sum_{i=1}^n c_i Z_{t-i} + e_t$$

حيث:

IP: الرقم القياسي للإنتاج الصناعي.

M_{t-i} : النقود الكلية كمقياس لعرض النقد M_2 .

Z_{t-i} : التباطؤ الزمني لسعر الفائدة الاسمي.

وقد دلت النتائج على أن أية هزة نقدية ستؤدي إلى حدوث ردة فعل في الإنتاج لفترة قصيرة لا تتجاوز نصف السنة وبالتالي فإن ردة فعل الإنتاج الناجمة عن أية هزة نقدية ستعتبر مقياساً للأثر الديناميكي لهذه الهزة المبدئية وستعتبر كذلك مقياساً حقيقياً لنتائج السياسة النقدية التي تتخذها السلطة النقدية في الأردن.

٥. دراسة عوض والسويدي: (Alsowaidi and Awad, 2005) "Effectiveness of Monetary and Fiscal Policies: The Case of Qatar"

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في قطر باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٨)، وتم بناء النموذج من خلال بناء معادلة بالشكل المختزل "Reduced Form Equation". وأشارت النتائج المتحصل عليها إلى أن السياسة المالية أكثر فعالية وتأثير على النمو الاقتصادي من السياسة النقدية في دولة قطر.

٦. دراسة (2008) Aschar & Soumia & Shahid "Whether Stance or Monetary Policy is Effective for Fiscal Economic Growth Case of South Asian Countries?"

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء فعالية كل من السياسة النقدية والسياسة المالية في دول جنوب آسيا: باكستان، الهند، سيريلانكا، بنغلاديش خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٧) باستخدام نموذج الارتباط الذاتي المتباطيء الموزع ("ARDL "Autoregressive Distributed Lag model"). وقد أظهرت النتائج التي تم التوصل إليها أن السياسة النقدية أكثر فعالية من السياسة المالية على النشاط الاقتصادي، وأن فعالية كل من السياستين تعتمد على الظروف الداخلية والخارجية للاقتصاد. كما أن مزيج السياستين يوفر أفضل النتائج إذا ما نفذت بشكل صحيح لأجل زيادة النمو الاقتصادي.

٧. دراسة ملاوي (Malawi, 2009): "The Relative Importance of Monetary and Fiscal Policies in Economic Activity: A Comparison Between Jordan and Tunisia by Using an Error Correction Mechanism (ECM)"

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء الأهمية النسبية لكل من السياستين المالية والنقدية في النشاط الاقتصادي مقارنة بين تونس والأردن، حيث تم تطبيق نموذج تصحيح الخطأ على معادلة سانت لويس بالشكل المختزل وذلك خلال الفترة (١٩٧٢-٢٠٠٤)، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن للسياسة المالية تأثير أكبر من السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي، وبالتالي يمكن لكل من الحكومة الأردنية والحكومة التونسية الاستفادة من السياسة المالية كسياسة اقتصادية فعالة للمحافظة على استقرار اقتصاد كل من البلدين.

٨. دراسة Mobolaji & Adefesco (٢٠١٠): "The Fiscal-Monetary Policy and Economic Growth in Nigeria: Further Empirical Evidence"

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في نيجيريا وذلك من خلال تطبيق نموذج تصحيح الخطأ (ECM) باستخدام بيانات سنوية من البنك المركزي النيجيري خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٧). وتوصلت الدراسة إلى أنه هناك علاقة طويلة الأجل بين كل من النمو الاقتصادي ومتغيرات كل من السياستين المالية والنقدية، كما وجد بأن تأثير السياسة النقدية كان أكبر من تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي. وأوصت هذه الدراسة بالاعتماد على السياسة النقدية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المحور الأول

مقاربة نظرية حول مسار السياسة النقدية في الجزائر

١- مفاهيم عامة للسياسة النقدية: تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية الكلية فهي تنظم العلاقة بين النقود والنشاط الاقتصادي وتعمل على تحقيق الاستقرار من أجل خلق مناخ مناسب لممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

١,١ تعريف السياسة النقدية: تعبر عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين وهي مهمة البنك المركزي والمتمثلة في ممارسة الرقابة على النقود من خلال معدلات الفائدة بمعنى أنها تسعى إلى تقليص عرض النقود برفع معدلات الفائدة. قصد كبح نمو الناتج المحلي الخام، خفض التضخم، رفع سعر صرف العملة. أو أن تسعى إلى زيادة عرض النقود بتخفيض معدلات الفائدة. قصد تشجيع الاستثمار، رفع نمو الناتج المحلي الخام وهي حسب فوزي القيسي التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطات النقدية بهدف تأثير على الفعالية الاقتصادية، عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية" ولهذا تحرص السلطات النقدية على جمع المعلومات من مختلف القطاعات الاقتصادية قصد استخدامها بطريقة سليمة على ضوء ما هو متوفر من أدوات ووسائل.

١,٢ أهداف السياسة النقدية: تعتبر أهداف السياسة النقدية جزء من أهداف السياسة الاقتصادية فلا يوجد إجماع حول مجموعة من الأهداف المحددة حيث نجد أن هذه الأهداف في البلاد العربية تهتم بتحقيق الاستقرار النقدي والحفاظ على قيمة العملة في الخارج لتشجيع النمو

وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي أما في الدول الصناعية فالهدف مركز على استقرار الأسعار أي استهداف التضخم. في الجزائر ومن خلال قراءة في النص القانوني ١٠/٩٠ والمتعلق بالنقد والقرض نلاحظ أن مهمة البنك المركزي العمل على توفير أفضل شروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليه بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على تحقيق الاستقرار النقدي كما تهدف السياسة النقدية إلى توفير الغطاء النقدي عندما يتزايد طلب القطاعات الاقتصادية على الائتمان في حالة الراج الاقتصادي. يمكن أيضا للبنك المركزي من أداء دور مهم في تخفيف الآثار السلبية للتقلبات الاقتصادية بانتهاج سياسة توسعية ائتمانية في أوقات الانكماش وسياسة ائتمانية تقليدية في حالة الراج وبالتالي معالجة معدلات التضخم المرتفعة.

١,٣ آليات السياسة النقدية: تقوم السلطة النقدية بالتحكم في السياسة النقدية بواسطة أدوات ووسائل من معدلات أسعار الفائدة أو عن طريق الحجم الكلي للائتمان من اجل تحقيق أهداف نهائية حيث تشمل هذه الوسائل على نوعين.

أ- الوسائل المباشرة للسياسة النقدية: تستخدم قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أو لقطاعات معينة وتتخذ أشكال مختلفة منها تأطير الائتمان والذي يعتبر إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية ويتم ذلك بقرار إداري مباشر وفق نسب تحدد خلال سنة والتي تهدف إلى إعادة توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة الأكثر حيوية أو التي تتطلب موارد مالي كبير أو بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا للسيولة وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية أو عن طريق الودائع المشروطة من اجل الاستيراد كما انه ومن بين أدوات السياسة النقدية المباشرة قيام البنك

المركزي بمنافسة البنوك التجارية بأدائه لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية لما تمتع أو تعجز عن ذلك أو أن يطلب من البنوك التجارية بطريقة ودية وغير رسمية تنفيذ سياسة معينة في مجال منع الائتمان ويعتمد في نجاحه على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية.

ب- الوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية: تعتمد الأدوات الغير مباشرة على السوق في تحقيق التوازن بين العرض والطلب على النقود كاستخدام التغيير في معدل الاحتياطي القانوني للتأثير على حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية. أو إلى زيادة معدلات إعادة الخصم لتقليص عرض النقود مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة في الأسواق المالية ومنه عدم تشجيع الاقتراض من البنوك التجارية وبالتالي انخفاض الائتمان ويتم خفض هذا المعدل عند الرغبة في زيادة حجم الائتمان. أو اللجوء إلى عمليات السوق المفتوحة والتي من خلالها يلجا البنك المركزي إلى الأسواق المالية أو النقدية بائعا أو مشتريا الأوراق المالية، الذهب، العملات الأجنبية، السندات العمومية وأذونات الخزينة رغبة منه في ضخ السيولة أو امتصاصها.

ب-١ الاحتياطي القانوني: وهو عبارة عن نسبة معينة من الودائع تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي ظهر في الجزائر بظهور قانون النقد والقرض حيث نص في مادته على ما يلي "يحق للبنك المركزي أن يفرض على البنوك أن تودع لديه حساب مجمد ينتج فوائد أولا ينتجها احتياطيا يحسب على مجموع ورائعها أو على بعض أنواع الودائع أو على مجموع توظيفاتها أو على بعض هذه التوظيفات وذلك بالعملة الوطنية أو بالعملة الأجنبية.

لا يمكن أن يتعدى هذا الاحتياطي ٢٨ ٪ من المبالغ المعتمد كأساس لاحتسابه الا في الحالة الضرورية المنبثقة قانونيا. وكل نقص يؤدي إلى غرامة

تساوى ١ ٪ من المبلغ الناقص والاحتياطي القانوني ذو هدف مزدوج فهو من جهة أداة لحماية المودعين تمكنهم من ضمان السحب عند الحاجة لودائعهم ومن جهة أخرى أداة لتأثير على البنوك في منح الائتمان ففي أوقات الكساد تقوم البنوك بتخفيض معدل الاحتياطي القانوني فتزداد قدرتها على الإقراض وتوفير الائتمان لتشجيع الاستثمار وفي حالة وجود تضخم يقوم البنك المركزي بزيادة معدل الاحتياط فتنقلص قدرة البنوك على منح الائتمان مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار ومعدلات التوظيف ومنه انخفاض الطلب وبالتالي انخفاض الأسعار.

ويلجأ أحيانا إلى التميز بين معدلات الاحتياط القانوني تبعا لأنواع الودائع وحجمها ويستخدم معدل الاحتياطي القانوني على نطاق واسع لأنه سهل الإدارة لكنه موضع انتقادات عديدة.

ب-٢ معدل إعادة الخصم: وهو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل خصمه الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية لخصمها بحيث تعتبر شكلا من أشكال إعادة التمويل التي يقوم بها البنك المركزي لتزويد البنوك التجارية بالسيولة غير أن دوره يسجل تراجعا. لان فعالية هذه الأداة تتوقف على مدى لجوء البنوك التجارية إلى إعادة خصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزي. كما تؤثر الظروف الاقتصادية المختلفة على مدى نجاعة هذه الأداة من حيث خفض أو رفع معدلات إعادة الخصم المرتبط برفع أو خفض معدلات الفائدة.

ب-٣ عمليات الأسواق المفتوحة: تستخدم هذه الأداة في التأثير على حجم النقد المتداول وقدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان ف شراء السندات العمومية وأودونات الخزينة والذهب والأوراق المالية يؤدي إلى زيادة النقد المتداول ومنه تزداد قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان

وتتخفص في حالة البيع اعتبارا أن عملية البيع والشراء تتم إم للبنوك التجارية أو للجمهور مباشرة وبالتالي يقوم البنك المركزي بإصدار شيكات لصالحهم بقيمة الأوراق المالية في حالة الشراء أما في حالة البيع فيقوم الجمهور بإصدار الشيكات مسحوبة من حسابهم في البنوك التجارية لصالح البنك المركزي.

٢- مسار السياسة النقدية في الجزائر:

١,٢ الإصلاحات النقدية في الجزائر في ظل الاقتصاد المخطط مركزيا: كان النظام المصرفي الجزائري إلى غاية سنة ١٩٦٦ نظاما مصرفيا ليبراليا يتكون من عدد من البنوك الأجنبية، وتمثل الاهتمام الأساسي في تلك المرحلة في البحث عن كيفية استمرار تمويل النشاط الاقتصادي أمام ندرة الموارد المالية من جهة، وتخلي البنوك الأجنبية عن دورها التمويلي من جهة أخرى. وفي ظل العجز الكبير الذي حققته المؤسسات العمومية ومن أجل خلق شروط تحقيق قطاع مالي مرتبط باختيارات السياسة المنتهجة في الجزائر بعد الاستقلال والمعتمدة أساسا على التسيير المخطط مركزيا قررت الجزائر إجراء عدة إصلاحات كان أولها إصلاح سنة ١٩٧١ الذي أخضع البنك المركزي لسلطة وزارة المالية، إضافة إلى أن الآليات التقليدية للسياسة النقدية استعملت بشكل ضيق جدا، كما أن تكلفة القرض كانت تحدد إداريا لكن وابتداء من سنة ١٩٧٨ تم التراجع عن المبادئ التي جاء بها إصلاح سنة ١٩٧١ ما استدعى السلطات إلى إعادة الكرة مرات عدة وإجراء إصلاحات جديدة في كل من سنتي ١٩٨٦ و ١٩٨٨^(١)، وكل هذا في ظل نمط تسيير مخطط مركزيا أين تم تمويل برامج الاستثمارات بالاعتماد على القروض المصرفية عن طريق الإصدار النقدي الجديد ما أدى إلى رفع معدلات التضخم، وإحداث اختلال في

الحساب الخارجي مع وجود اختلالات تتعلق بتدفق الائتمان والاستثمار، وعدم التوازن بين الكتلة النقدية الضخمة وعجز القطاعات الاقتصادية وضعف إنتاجيتها وعليه لا يمكن الحديث عن وجود سياسة نقدية واضحة في تلك الفترة وذلك راجع للتداخل بين الخزينة العامة والبنك المركزي من جهة، وضعف الوساطة المالية من جهة أخرى، وبصفة عامة فقد أفرزت هذه المرحلة مجموعة من السلبيات تراكمت منذ الاستقلال وأثرت في الأخير على الجهاز المصرفي الذي لم يعد يؤدي الوظائف الملقاة على عاتقه، لذلك توجب على السلطات النقدية إجراء إصلاحات جذرية في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق فصدر بذلك قانون النقد والقرض رقم ٩٠-١٠ سنة ١٩٩٠^(٢).

٢.٢ الإصلاحات النقدية في الجزائر في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق:
أ- قانون النقد والقرض رقم ٩٠-١٠ والاتفاق مع صندوق النقد

الدولي:

إن معطيات اقتصاد السوق الذي منح أهمية للقطاع الخاص فرض على القطاع المصرفي ضرورة الفعالية والتنويع، وهو ما سمح به قانون النقد والقرض الذي وضع النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية، وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، فاعتبر بحق نصا تشريعا عكس أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي، بالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانوني ١٩٨٦ و ١٩٨٨^(٣).

هدف قانون النقد والقرض في إطاره الجديد إلى استعادة البنك المركزي لدوره في أعلى هرم النظام النقدي والمسؤول الأول عن تسيير شؤون النقد والقرض، وتبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقية والنقدية ويعني ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط، بل تتخذ بناء على الوضع النقدي السائد الذي يتم تقديره من طرف هذه السلطة النقدية، كما وتبنى أيضا مبدأ

الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة، وبموجب هذا الفصل لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية القرض وتمويل عجزها عن طريق البنك المركزي لم يعد يتميز بتلك التلقائية بل أصبح يخضع إلى بعض القواعد كما شهدت الترتيبات المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات وأسعار الفائدة وأسعار الصرف، كما بدأت إجراءات منح الاستقلالية القانونية لعدة بنوك تجارية والتخلي عن استعمال الوسائل المباشرة لمراقبة قروض الاقتصاد، وإحلال مكانها الوسائل غير مباشرة التي استهدفتها السياسة النقدية في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث الذي امتد من سنة ١٩٩٤ إلى سنة ١٩٩٥^(٤).

- ب- تطور الوضع النقدي بعد صدور قانون النقد والقرض رقم ٩٠-١٠
- ج- لقد تطورت معدلات الكتلة النقدية خلال فترة تنفيذ البرنامج المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي من سنة ١٩٩٤ إلى سنة ١٩٩٨ حيث بلغ متوسط معدل نمو الكتلة النقدية M_2 حدود ١٤,٩% لتتخفف هذه النسبة إلى ١٣% سنة ٢٠٠٠، وتعزى أسباب الانخفاض إلى إتباع سياسة النقشف الصارمة والمتمثلة في تخفيض عجز الميزانية وتجميد الأجور، بينما شهدت سنة ٢٠٠١ ارتفاعا كبيرا حيث بلغ معدل نمو الكتلة النقدية ٤٩,٠٧% ويرجع تفسيره إلى عاملين أساسيين يتمثلان في الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية، والانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي المقرر في أبريل ٢٠٠١ الذي امتد ثلاثة سنوات إلى غاية سنة ٢٠٠٤ وكذلك بداية برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة الممتدة من سنة ٢٠٠٥ إلى سنة ٢٠٠٩ إذ تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الإحصائيات الرسمية تقر باستمرارية الوضع على ما هو عليه إلى غاية نهاية برنامج دعم النمو الاقتصادي، أين أدت الصدمة الخارجية لسنة ٢٠٠٩ إلى انخفاض تاريخي لوتيرة التوسع النقدي

أين قدر معدل نمو الكتلة النقدية ب ٣,١% مقارنة بسنة ٢٠٠٨، بينما قدر سنة ٢٠١٣ ب ٨,٤١% مقارنة بسنة ٢٠١٢، هذا ما يؤكد تباطؤ وتيرة التوسع النقدي التي تميزت بها سنة ٢٠١٢ مقارنة بسنة ٢٠١١ حيث بلغ معدل نمو الكتلة النقدية ١٠,٩٤% ويوضح الجدول التالي الوضعية النقدية بالتفصيل.

جدول رقم ٠١: الوضعية النقدية الوحدة مليار دينار

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
15225.2	14940.0	13922.4	11996.5	10885.7	صافي الموجودات الخارجية
15267.2	14932.7	13880.6	12005.6	10865.9	البنك المركزي
42.0-	7.3	41.8	1.9-	19.8	البنوك التجارية
3283.6-	3924.8-	3993.2-	3715.8-	3712.6-	صافي الموجودات الداخلية
11941.5	11015.1	9929.2	8280.7	7173.1	النقد وشبه النقد
8249.8	7681.5	7141.7	5756.4	4944.2	M2
3691.7	3333.6	2787.5	2524.3	2228.9	شبه النقد
8.4	10.9	19.9	15.4	3.1	التغير السنوي % النقد وشبه النقد
16.3-	1.7-	7.5	0.1	12.8	M2 صافي الموجودات الداخلية

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي ٢٠١٣، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر ٢٠١٤، ص: ١٥٣.

من خلال جدول الوضعية النقدية نلاحظ ترافق التوسع النقدي في سنة ٢٠١٣ الذي سجل نمو برقم واحد في ظرف يتميز بارتفاع متواضع لصافي الموجودات الخارجية، حيث عرفت هذه الأخيرة ارتفاعا ضعيفا في سنة ٢٠١٣ مقدر ب ١,٩١% مقارنة بالسنة السابقة أين قدر ب ٧,٣١%، وتمثل هذه الموجودات نسبة ١,٢٧٥ من M2 نهاية سنة ٢٠١٣ بعد انتقالها من ٠,٨٣٤ نهاية سنة ٢٠٠٤ إلى ١,٤٧٣% نهاية سنة ٢٠٠٨ وبالتالي فإن مؤشر

الأرصدة الخارجية الصافية أصبح المصدر الأساسي للإصدار النقدي، وهو ما يؤكد بأن الاحتياطات الرسمية للصرف قد أصبحت المقابل الرئيسي للكتلة النقدية، وتعد هذه الوضعية أفضل حماية للاقتصاد الجزائري من الهزات الخارجية.

كما تم تسجيل ارتفاع معدل نمو تداول النقد الورقي خارج بنك الجزائر سنة ٢٠١٣ بما مقداره ٨,٣٦% مقارنة ب ١٤,٨١% سنة ٢٠١٢ و ٢٢,٤٣% سنة ٢٠١١ ما أدى إلى تقليص السيولة المصرفية بمبلغ ٢٥٠,٤٥ مليار دينار سنة ٢٠١٣ وذلك راجع إلى أن طلب الأسر والمؤسسات على الأوراق النقدية مثل احتياجا أقل للسيولة ووفقا للإطار الجديد للسياسة النقدية الصادر أوت ٢٠١٠ والأهداف المسطرة من قبل مجلس النقد والقرض لسنة ٢٠١٣ قام بنك الجزائر بتثبيت المبلغ الإجمالي لامتناس السيولة عند حوالي ١٣٥٠ مليار دينار بعدما قدر بحوالي ١١٠٠ مليار دينار سنة ٢٠١٢، كما وسجلت سنة ٢٠١٣ تعزيز لآليات استرجاع السيولة حيث رفع معدل تشكيل الاحتياطات الإيجابية الدنيا في ماي ٢٠١٣ إلى ١٢% عما كان عليه في ماي ٢٠١٢ أين قدر ب ١١% ويهدف تعزيز آليات السياسة النقدية إلى تحسين قدرتها على الامتناس الفعلي لفائض السيولة.

٣- مسيرة النمو الاقتصادي في الجزائر: من مرحلة البناء والتخطيط إلى مرحلة الإصلاح والتوجه نحو اقتصاد السوق لقد حاولت السلطات العامة في الجزائر منذ حصولها على السيادة الوطنية بناء أسس وركائز اقتصاد الجزائر المستقلة، وذلك من خلال إتباع العديد من السياسات الاقتصادية والبرامج والمخططات الاقتصادية ضمنت نوعا ما تشييد قاعدة للاقتصاد الوطني تمثلت في الهياكل القاعدية ومؤسسات الدولة من هيئات رسمية وإدارات عمومية ومؤسسات اقتصادية عامة، والهدف من ذلك هو دعم مشاريع ومخططات التنمية الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي ولو

بمستويات ضئيلة. لتجد الجزائر نفسها مع بزوغ أزمة ١٩٨٦ أمام حتمية إصلاح اقتصادي شامل، تجلى في تغيير توجهها الاقتصادي نحو المزيد من الاستقلالية والخصوصة وتقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية وفتح المجال على مسرعيه للاستثمار الأجنبي ... إلخ. وعلى العموم نجد أن وتيرة أو مسار النمو الاقتصادي في الجزائر - من منظور بعض الاقتصاديين - عقد رف مرحلتين أو فترتين رئيسيتين هما:

أ- مرحلة ما قبل الإصلاح: تخللت هذه المرحلة العديد من الفترات نتيجة اختلاف مسيرة الاقتصاد الوطني، إذ بدأت مرحلة الانتظار، إذ تميزت هذه المرحلة التالية لاستقلال الجزائر بفراغ في النظرية الاقتصادية والنموذج المراد إتباعه، وعلى الرغم من قصر هذه الأخيرة التي تغطي الفترة ١٩٦٢ / ١٩٦٦ إلا أنه من بين إيجابياتها أنها مهدت وهيأت الظروف لعملية التخطيط المركزي والتدخل الواسع والمهيمن للدولة، رغم أنها فترة تنسم بضعف المقومات المالية لدولة حديثة الاستقلال، وكذا تدمير للبنية التحتية الضرورية لانطلاق النمو الاقتصادي (*). لتليها فترة أخرى كان الاعتماد على الانتشار الواسع للدولة في جميع المجالات، بحيث كانت المنتج الوحيد والمستثمر الوحيد في الحياة الاقتصادية من خلال الاعتماد على التخطيط والتسيير المركزي، انتهجت خلالها الجزائر على سياسة نشطة في مجال الاستثمار في القطاع العمومي، واعتبر النمو الاقتصادي كما لو كان إنشاء قاعدة مادية كثيفة، ترتب عن هذا التوجه تطور كبير في إرساء الهياكل القاعدية والبناء التحتي للاقتصاد والذي يعتبر ثمرة هذه المرحلة (**).

(*) عبد اللطيف بن أشنهو - "تجربة التنمية والتخطيط في الجزائر من ١٩٦٢ إلى

١٩٨٨"، ص ١٢٠.

(**) أحمد هني، "اقتصاد الجزائر المستقلة"، الجزائر، ص ٨٠.

هذه المرحلة الأخيرة التي تمثلت في دعم تمويل القطاع الصناعي مقارنة مع القطاعات الأخرى، في إطار برنامج التصنيع وذلك بالاعتماد على القطاع العمومي ومن ثم المؤسسة الوطنية، وكل ذلك لغرض زيادة مستوى الإنتاج والعمالة وخلق القيمة المضافة. ومنه نجد أن هذه السياسة الاقتصادية قد ترتب عليها أداء اقتصادي لا بأس به، وخاصة في مجال النمو الاقتصادي الذي تراوح ما بين ٦% إلى ٧% في المتوسط السنوي، تبعه انخفاض في معدلات البطالة التي بلغت ١٨% سنة ١٩٨٠، وكذلك قد تحقق هذا النمو بواسطة ارتفاع أسعار النفط ترتب عنها مساهمة هذا القطاع الكبيرة في النمو الاقتصادي^(***). إلا أن هذه السياسات نتج عنها انعكاسات سلبية بسبب وجود سوق داخلية واسعة لم يستطع مستوى الإنتاج الوطني تلبية احتياجاتها في ظل تأخر القطاع الفلاحي عن مسايرة ذلك الطلب المحلي.

إن اعتماد الدولة الجزائرية على أسعار النفط كأساس مرجعي لتمويل مشاريعها التنموية وخاصة القطاع الصناعي بإعطائه الأولوية للاستثمار فيه عن باقي القطاعات الأخرى، جعلها تربط مصير مخططاتها وبرامجها الاقتصادية بسعر النفط على المستوى الدولي، هذا ما نتج عنه صدمة وكارثة اقتصادية خلال النصف الأخير من سنوات الثمانينات بسبب انهيار أسعار النفط وبالتالي حدث أكبر انهيار اقتصادي في الجزائر مؤديا إلى خلل مزدوج في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات، غدا الاقتصاد الوطني يعاني من اختلال هيكلي كبير تعثر عن إثره أداء الاقتصاد الجزائري وأصبحت لأول مرة معدلات نمو الاقتصاد تتسم بالسلبية بعد مرحلة هامة من التطور والتوسع، إلا أنها فترة بينت أن الاقتصاد الجزائري كان لا يعدوا كونه اقتصاد قائم على الاستدانة. ولكن منذ ذلك الحين (أزمة ١٩٨٦) دخل الاقتصاد الوطني إلى مرحلة جديدة عرفت بمرحلة الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة على كافة المستويات.

(***): المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية"، ١٩٩٨، ص ٨٦.

ب- مرحلة الإصلاح الاقتصادي: في بادئ الأمر حاولت السلطات تعزيز جهودها لتصحيح الأوضاع الاقتصادية الكلية التي عرفت اختلالات كبيرة، وعرفت هذه المرحلة أول اقتراب للجزائر من المؤسسات المالية الدولية، وتم التفاهم حول برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي يغطي الفترة ١٩٨٩-١٩٩١ تعتمد من خلالها الجزائر على سياسة لإدارة الطلب أقل ما يقال عنها أنها كانت صارمة من خلال تخفيض قيمة العملة، وتطبيق إجراءات تحرير التجارة وتعديلات على تسعير الصرف الاسمي، زيادة على امتصاص السيولة الزائدة في الاقتصاد ككل. هذه الفترة الأخيرة سميت مرحلة الإصلاحات المحتشمة.

أما المرحلة الثانية فعرفت بمرحلة التردد والتراجع في الإصلاح وهي تمتد من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٣، حيث طبع مسار الإصلاح التردد والارتقاء بخصوص السياسة الاقتصادية، وتباطأت خطى الإصلاح الاقتصادي نتيجة انخفاض قيمة العملة وزيادة الاختلالات رغم إستراتيجية البلاد التي كانت تهدف إلى الوفاء تماما بخدمة الدين الخارجي الذي وصل ٣٠ % من حصيللة الصادرات زيادة على زيادة مستوى الاستهلاك الحكومي وارتفاع حجم الاستثمار الحكومي أيضا ناهيك عن هبوط نسبة الادخار إلى الاستثمار الحكومي بأكثر من ١٠ % من الناتج المحلي، وقد عرفت الميزانية العامة عجز موازني قدر بـ ١٠ % سنة ١٩٩٣ بسبب عدم تعديل سعر الصرف، وكذا اتساع حجم الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية التي شكلت ٥ % من الناتج سنة ١٩٩٢/١٩٩٣.

ثالثا، ظهرت مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة ١٩٩٤-١٩٩٨ حيث حدث تدهور جديد في الاختلالات زيادة على انخفاض أسعار البترول، وتضاؤل فرص الحصول على التمويل الخارجي مما نتج عنه أزمة في ميزان المدفوعات، فرضت على السلطات العامة صياغة برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي تجسد في إبرام اتفاقيتي ماي ١٩٩٤ وماي ١٩٩٥ مع صندوق النقد الدولي، بهدف الاستجابة إلى التحول نحو اقتصاد السوق وضبط الأوضاع عن طريق إنعاش الاقتصاد الوطني.

وقد انتهت الدولة على العموم خلال هذه الفترة على سياسة اقتصادية ظرفية تتسم بتطبيق مجموعة من الإجراءات النقدية والمالية التي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي دائم وتقليص مستوى العجز الموازي وزيادة الموارد عن طريق توسع الضريبة بالقيم المضافة، مكافحة الغش والتهرب الضريبي وتقليص النفقات، إزالة وإلغاء دعم الأسعار وعقولة نفقات التجهيز وغيرها من الخطوات التي قامت بها الدولة بهدف دعم وتيرة ومستوى النمو الاقتصادي في الجزائر.

المحور الثاني

مدى مساهمة النشاط الاقتصادي للكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد الوطني ١,٢ نموذج الدراسة:

من أجل اختبار فرضيات الدراسة تم اللجوء إلى استخدام أدوات تحليل السلاسل الزمنية، وذلك بغرض تقدير أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين ١٩٨٠ و ٢٠١٦ بدل الأساليب التقليدية التي يؤدي استخدامها إلى نتائج مضللة (Spurious Regression)، نظرا لكون المتغيرات الاقتصادية الكلية تتسم بعدم السكون. وهذا في إطار المحاولة للوصول إلى تقييم علمي مبني على أسس كمية قياسية لطبيعة تأثير السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي. وقد تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) كونه يحتوي على مجموعة من المزايا أهمها ما يلي^(٥):

نموذج الانحدار الذاتي المتجه بسيط لا يتطلب تعيين المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية، لأن كل المتغيرات الداخلة في بناء النموذج تعتبر متغيرات داخلية.

١. تقدير النموذج بسيط، إذ يستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) لتقدير كل معادلة على حدة في نموذج متكامل، وهو بذلك يشبه نموذج المعادلات الآنية (Simultaneous Equation Model).

٢. نتائج التنبؤ باستخدام هذا النموذج تكون أفضل في عدة حالات مقارنة بنتائج التنبؤ باستخدام نموذج المعادلات الآتية الأكثر تعقيدا. ويرتكز نموذج الانحدار الذاتي المتجه على تقدير مجموعة من النماذج بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، بحيث في كل مرة يؤخذ أحد المتغيرات كتابع ويقدر كدالة في التباطؤات الزمنية للمتغيرات الأخرى بالإضافة إلى التباطؤات الزمنية للمتغير التابع نفسه، تصبح كل المتغيرات داخلية لأنها مقدر في النموذج.

نظرا لأن الأدبيات الاقتصادية والدراسات السابقة أثبتت علاقة متغيرات هذه الدراسة ببعضها (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير يقيس النمو الاقتصادي (GDP)، عرض النقد بمفهومه الواسع كمتغير يمثل السياسة النقدية (M_2)، بالإضافة إلى متغير الإنفاق الحكومي (G) كممثل عن السياسة المالية (G)، ونتيجة لتوفر الشروط الإحصائية كما سيوضح لاحقا، يقدم نموذج الدراسة في شكل مصفوفات كما يظهر في الصيغة التالية:

$$Y_t = A_0 + \sum_{i=1}^p A_i Y_{t-i} + U_t$$

$$Y_t = [GDP \ M_2 \ G]'$$

$$U_t = [e_{1t} e_{2t} e_{3t}]'$$

Y_t : مصفوفة متغيرات النموذج.

U_t : مصفوفة أخطاء النموذج.

A_i : مصفوفة معاملات النموذج.

e_{3t}, e_{2t}, e_{1t} : هي الأخطاء العشوائية لانحدارات المتغيرات التالية على الترتيب GDP, M_2, G .

p : عدد فترات التباطؤ الزمني.

وقد تم الاستعانة في التحليل بأداتين أساسيتين هما تحليل مكونات التباين (Decomposition Variance) وكذلك دالة الاستجابة لردة الفعل

(Impulse Response Function)، نظرا لاعتبار الخطأ المقدر لكل انحدار يؤثر في أخطاء الانحدارات الأخرى عن طريق المتغير التابع في هذه المعادلة على اعتبار أنه يصبح متغيرا مفسرا في المعادلة الأخرى.

٢,٢ نتائج التحليل القياسي:

❖ اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية: يهدف اختبار جذر الوحدة لاختبار سكون السلاسل الزمنية، وفي هذا الإطار تم الاعتماد على اختبار ديكي-فولر، حيث نختبر الفرضية العدمية لوجود جذر الوحدة وبالتالي عدم سكون السلسلة الزمنية، الفرضية العدمية تتمثل في سكون السلسلة الزمنية، نتائج الاختبارات مبينة في الجدول (٢)، بحيث يتم رفض الفرضية العدمية إذا كانت القيمة المطلقة المحسوبة لاختبار ديكي-فولر (DF_{CAL}) أكبر من القيمة المطلقة الحرجة (DF_{cri}).

وقد أظهرت النتائج أن كل من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والإنفاق الحكومي (G) ساكنين من الدرجة الأولى ($I(1)$ ، أي عند الفرق الأول، كما أن عرض النقد (M_2) متكامل عند المستوى أي $I(0)$.

إن النتائج تشير إلى أن متغيرات الدراسة غير ساكنة عند المستوى، مما يجعلنا نصرف النظر عن طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، كما تجدر الإشارة كذلك إلى أنه لا توجد علاقة في المدى الطويل بين عرض النقد والإنفاق الحكومي مع الناتج المحلي الإجمالي، إذ لا يمكن تقدير نموذج التكامل المشترك (Cointegration) وذلك لعدم توفر الشرط الضروري لتقدير هذا النموذج وهو أن تكون جميع المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة^(١).

الجدول رقم (٢): اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) للسكون

عدد فترات التباطؤ الزمني	قيمة دوربين - واتسون Durbin-Watson	القرار	الفرق الأول		القرار	المستوى		المتغير
			قيمة DF الجدولية	قيمة DF المحسوبة		قيمة DF الجدولية	قيمة DF المحسوبة	
9	2.161	مستقرة	- 2.948	- 9.248	غير مستقرة	- 2.948	- 0.458	GDP
9	2.07	-	-	-	مستقرة	- 3.218	- 3.659	M ₂
9	1.841	مستقرة	- 2.948	- 2.987	غير مستقرة	- 3.540	- 0.276	G

المصدر: من إعداد الباحثة.

GDP: الناتج المحلي الإجمالي الخام الحقيقي.

M₂: عرض النقد الحقيقي.

G: الإنفاق الحكومي الحقيقي.

DF: قيمة ديكي-فولر.

❖ اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني:

لتحديد عدد فترات التباطؤ الزمني يتم الاعتماد على معياري هانان-كوبين (HQ) وشوارتز (SC)، حيث تختار هذه المؤشرات الفترة التي تكون فيها أقل قيم لهذه المؤشرات. وقد أشارت نتائج هذا الاختبار إلى اختيار فترة تباطؤ زمنية واحدة كما هو موضح بالجدول (٣).

الجدول رقم (٣): اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني

المعيار		عدد فترات التباطؤ
معييار SC	معييار HQ	
129.0181	128.9263	٠
124.5227*	124.1553*	١
124.8943	124.2512	٢
125.6022	124.6836	٣
125.8430	124.6487	٤
125.6637	124.1939	5

المصدر: من إعداد الباحثة.

(١): (*) تدل على عدد فترات التباطؤ الزمني التي اختارها المعيار.

(٢) HQ: تعني معيار هانان-كوين.

(٣) SC: تعني معيار شوارترز.

٢,٣ نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR):

لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة في المدى القصير يستخدم أسلوبان في التحليل، ويتعلق الأمر بكل من تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة لردة الفعل، كما سيتم تقدير النموذج باستخدام فترة تباطؤ زمنية واحدة وفقاً للترتيب التالي: GDP ، M_2 ، G .

أ. تحليل مكونات التباين:

تستخدم أداة تحليل مكونات التباين للتعرف على مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير من متغيرات النموذج الذي يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات الأخرى وفي المتغير نفسه. نتائج تحليل مكونات التباين التي خلص إليها التحليل موضحة في الجدول (٤)، إذ تبين أن عرض النقد يفسر خطأ التنبؤ في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكن بنسب صغيرة مقارنة مع تفسير

التباطؤات الزمنية لمتغير الناتج المحلي الإجمالي والذي فسر بنسبة مرتفعة من خطأ التباين للمتغير نفسه تمثلت في نسبة ١٠٠% في الفترة الأولى لكن القوة التفسيرية تقل مع مرور الزمن لتصل إلى ٨٨,٥٧% في الفترة العاشرة، في المقابل نلاحظ الارتفاع التدريجي لتفسير التباين بمتغير عرض النقد حيث بلغ نسبة ١,٦٣٧٢% في الفترة الثانية وارتفع إلى ١٠,٤١٩١% في الفترة العاشرة. وهذا يؤكد صحة الفرضية الأولى بأن عرض النقد الحقيقي له تأثير على الناتج المحلي الإجمالي وهذا التأثير كان أكبر من تأثير الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي، ويلاحظ بأن عرض النقد تحتل المرتبة الأولى من حيث التأثير على الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، ثم يليه إجمالي الإنفاق الحكومي.

الجدول رقم (٤) تحليل مكونات التباين لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

Period	GDP%	M_2 %	G %
1	١٠٠	.	0
2	98.8367	1.6372	0.00150
4	96.0741	3.8080	0.1178
6	93.3545	6.1919	0.4535
10	88.0457	10.4191	1.5350

المصدر: من إعداد الباحثة.

ملاحظات:

١. GDP : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

٢. M_2 : عرض النقد الحقيقي.

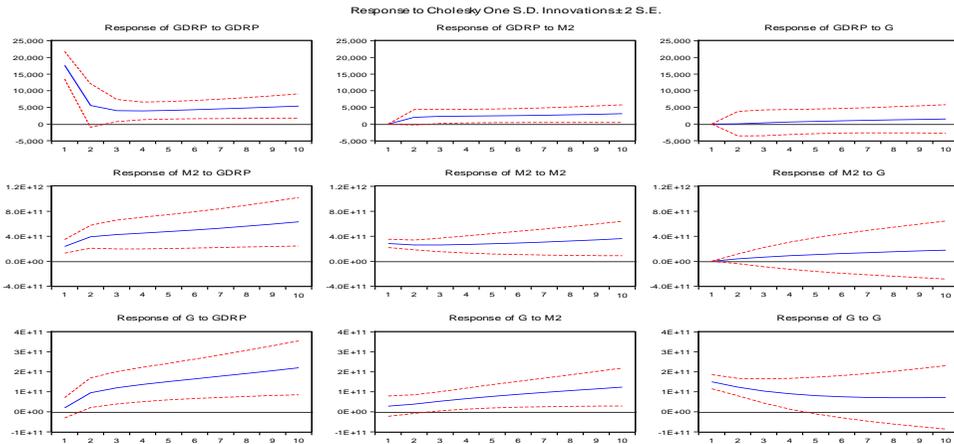
٣. G : الإنفاق الحكومي.

ب. دالة الاستجابة لردة الفعل:

هي الأداة الثانية لتحليل العلاقة الديناميكية بين متغيرات نموذج الانحدار الذاتي المتجه بعد تحليل مكونات التباين لشولاسكي، وتبين دالة الاستجابة لردة الفعل مدى استجابة كل متغير من متغيرات النموذج الداخلية لصدمة غير متوقعة في حدود الخطأ للمتغيرات مقدارها انحراف معياري واحد، أي أن دالة الاستجابة لردة الفعل تحسب بصيغة تفاضل مصفوفة متغيرات النموذج Y بالنسبة إلى حد الخطأ العشوائي $(U_t)^{(٧)}$.

وسيتم التركيز على استجابة الناتج المحلي الإجمالي لصدمة عرض النقد وإجمالي الإنفاق الحكومي، وتباطؤات الناتج المحلي الإجمالي. في هذا الإطار يوضح الشكل (١) دالة الاستجابة لردة الفعل بفترة ثقة مقدارها انحرافين معياريين. وتظهر النتائج أن عرض النقد له تأثيرا إيجابيا ومقبول إحصائيا على الناتج المحلي الإجمالي، إحصائيا ابتداء من الفترة الأولى وإلى غاية الفترة العاشرة. أما فيما يخص تأثير إجمالي الإنفاق الحكومي فقد كان إيجابيا وغير مقبول إحصائيا وذلك ابتداء من الفترة الثانية وإلى غاية الفترة العاشرة. إن نتائج دالة الاستجابة لردة الفعل تشير إلى أن السياسة النقدية لها أثر إيجابي على النشاط الاقتصادي الجزائري في المدى القصير بالمقارنة مع السياسة المالية، وهذا يتفق مع نتائج تحليل مكونات التباين الموضحة في الجدول السابق.

الشكل (١) دالة الاستجابة لردة الفعل



المصدر: من إعداد الباحثة.

ملاحظات:

١. ترتيب Cholesky: GDP ، M_2 ، G .
٢. GDP : الناتج المحلي الإجمالي الخام.
٣. M_2 : عرض النقد الحقيقي.
٤. G : إجمالي الإنفاق الحكومي.

خلاصة:

اتضح من خلال الدراسة أنه لم يكن للسياسة النقدية في الجزائر منذ الاستقلال وإلى غاية إصدار قانون النقد والقرض ٩٠-١٠ أي دور هادف لتحقيق الاستقرار النقدي والتحكم في مختلف المتغيرات والمؤشرات النقدية، وعليه فعدم كفاءة النظام المصرفي الجزائري كان له أثر بالغ على السياسة النقدية وفعاليتها حيث لم تتمكن من لعب دورها في الحياة الاقتصادية إلا من خلال التحول إلى اقتصاد السوق. توصلت الدراسة إلى أن الجزائر عرفت استقرارا نقديا خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٩ باستثناء بعض السنوات التي شهدت إفراط نقدي يعود إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار إضافة إلى النفقات المتزايدة بسبب الشروع في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي، بينما شهدت سنة ٢٠٠٩ انكماشاً نقدياً بالمقارنة مع المعدلات السابقة إلا أنه يبقى ضمن الحدود المعقولة وذلك راجع إلى انخفاض سعر برميل النفط.

اتضح من خلال الدراسة أن الجزائر من الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤ تعتمد بنسبة أكبر على السياسة المالية المدعومة بارتفاع أسعار البترول لتحقيق النمو الاقتصادي أما السياسة النقدية لها أثر ايجابي على النشاط الاقتصادي الجزائري في المدى القصير. ومنه على الجزائر المزج بين السياستين و إعطاء دور أكبر لسياسة النقدية.

ضرورة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية وأن يكون هذا الانسجام عاملاً يحقق الاستقرار النقدي والمالي ويدفع باتجاه تحقيق أعلى معدلات نمو اقتصادي، على أن يدعم ذلك تنسيق السياسة الضريبية مع العالم الخارجي.

المراجع:

- (١) بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد الأول، ٢٠٠٤، ص ١٨٦.
- 2) Hocine Benissad, l'Algérie da la planification ssocialiste a l'economie de marche, Enag edition, Algerie, 2004, pp ;187-189.
- (٣) بلعزوز بن علي، محاضرات في النظرية والسياسة النقدية، ط 2 ، ديوان المطبوعات لجامعية، الجزائر، 2006، ص ١٨٦.
- (٤) نفس المرجع السابق، ص ١٩٠.
- 5) Gujarati, D. N., Porter, D. C. (2009), **Basic Econometrics**, The McGraw-Hill, International Edition, 05th edition, pp. 653,654.
- 6) Gujarati, D. N., Porter, D. C. (2009), **Basic Econometrics**, The McGraw-Hill, International Edition, 05th edition, pp, 744-788.
- 7) Malawi, A. I. (2006), The Effects of Gross Fixed Capital Formulation and Money Supply on Economic Activity (A Time Series Analysis), **Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Sciences Series**, Vol. 28, No. 3, pp 252.